



Middle East
Centre



CONFLICT
RESEARCH
PROGRAMME

Research at LSE

زيادة الرواتب في القطاع العام في العراق

الأسباب والنتائج

علي المولوي

عن مركز الشرق الأوسط

يبنى مركز الشرق الأوسط على علاقة كلية لندن للاقتصاد و العلوم الاجتماعية الطويلة مع المنطقة، ويوفر محورا مركزيا لمجموعة واسعة من البحوث حول الشرق الأوسط.

يهدف المركز لتعزيز التفاهم وتطوير البحث الدقيق على المجتمعات والاقتصادات و الأنظمة السياسية والعلاقات الدولية في المنطقة. ويشجع المركز كلاً من المعرفة المتخصصة والفهم العام لهذا المجال الحيوي. للمركز قوة بارزة في البحوث المتعددة التخصصات والخبرات الإقليمية. باعتبارها من رواد العلوم الاجتماعية في العالم، تضم كلية لندن للاقتصاد أقسام تغطي جميع فروع العلوم الاجتماعية. يستخدم المركز هذه الخبرة لتعزيز البحوث المبتكرة والتدريب على المنطقة.

ترجمة للعربية
ناديا القطيش

تحرير و تصميم
ربال سليمان حيدر

تصميم الغلاف
جاك مكغين

The views and opinions expressed in this publication are those of the author(s) and do not necessarily represent those of the London School of Economics and Political Science (LSE) or the Middle East Centre. This document is issued on the understanding that if any extract is used, the author(s) and the LSE Middle East Centre should be credited, with the date of the publication. While every effort has been made to ensure the accuracy of the material in this paper, the author(s) and/or the LSE Middle East Centre will not be liable for any loss or damages incurred through the use of this paper.

The London School of Economics and Political Science holds the dual status of an exempt charity under Section 2 of the Charities Act 1993 (as a constituent part of the University of London), and a company limited by guarantee under the Companies Act 1985 (Registration no. 70527).

زيادة الرواتب في القطاع العام في العراق: الأسباب والنتائج

علي المولوي

مركز الشرق الأوسط
آب / اغسطس 2021

تم نشر هذا التقرير باللغة الانجليزية في تشرين أول / أكتوبر 2019

نبذة عن المؤلف

علي المولوي هو مدير الأبحاث في مركز البيان للدراسات، وهو مركز أبحاث متخصص بالسياسة العامة ومقره بغداد -العراق. يتخصص المولوي في الإصلاح المؤسسي والشؤون الخارجية. وهو يكتب على نطاق واسع عن موضوع انفاقات القطاع العام ومحاربة الفساد في العراق.

موجز

نمت الرواتب في القطاع العام في العراق منذ عام 2003 دون رقيب، وذلك بالتوافق مع الثروة النفطية الآخذة في الازدياد في البلاد. نظراً لقلّة مصادر الدخل الحكومي البديلة، يطرح نمو موازنة الدولة أسئلة مقلقة حول ما إذا كان لهذا النهج المستمر أن يدوم دون المخاطرة بخراب اقتصادي. تحدّد هذه الورقة بالاعتماد على تحليل تقارير متاحة للجمهور ووثائق حكومية غير منشورة واستناداً إلى مقابلات مع مسؤولين في بغداد، حجم الازدياد في الإنفاق على رواتب القطاع العام، كما وتلقي الضوء على جوانب من مخصصات موازنة الدولة التي تفتقر إلى حدّ كبير من الشفافية. ومن الجدير ذكره أن الورقة تركز على اتجاهات الإنفاق داخل الوزارات الرئيسية والشركات المملوكة للدولة، وتقدم توصيات حول كيفية تقليص الإنفاق عبر قدر أكبر من المساءلة والاستثمار طويل الأمد في تدابير الإصلاح التي من شأنها أن تؤدي إلى توجه أكثر متانة لإدارة اقتصاد البلاد.

حول برنامج أبحاث الصراع



برنامج أبحاث الصراع هو برنامج مدته ثلاث سنوات أعدّ لمعالجة دوافع وديناميات الصراع العنيف في الشرق الأوسط وأفريقيا، وللتعريف بالتدابير المستخدمة لمعالجة الصراع المسلح وآثاره. يركز البرنامج على العراق وسوريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وجنوب السودان، بالإضافة إلى مناطق القرن الإفريقي / البحر الأحمر والشرق الأوسط.

يقود مركز الشرق الأوسط البحث بشأن محركات الصراع في العراق والشرق الأوسط عموماً. شركاؤنا في العراق هم معهد الدراسات الإقليمية والدولية في الجامعة الأمريكية في العراق - السليمانية، ومركز البيان للتخطيط والدراسات - بغداد.



لقد تم تمويل هذا البحث من المساعدات البريطانية من حكومة المملكة المتحدة، إلا إن الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن السياسات الرسمية للحكومة البريطانية.

ملخص تنفيذي وتوصيات

تحلل هذه الورقة السياسية اتجاهات نمو الرواتب في القطاع العام بوصفها دالة لديناميكيات ما بعد 2003 وتتقصى مسببات وعواقب ذلك. بينما تأخذ الورقة نظرة شاملة على القطاع العام برمته، فإنها تصب تركيزها على ثلاث وزارات مهمة، هي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارتي النفط والدفاع.

تبين هذه الدراسة أن أعداد التوظيف في القطاع العام قد ازدادت بأكثر من ثلاثة أضعاف منذ 2003، مع زيادة تسعة أضعاف في الإنفاق على تعويضات الموظفين، الأمر الذي أدى إلى نمو ميزانيات الدولة التي تعتمد تقريباً بشكل شبه كامل على عائدات النفط المتقلبة. سعت الحكومة العراقية عقب بدء انهيار أسعار النفط نهاية عام 2014، إلى احتواء الأزمة المالية من خلال اعتماد إجراءات تقشفية شملت تجميداً جزئياً للتوظيف في القطاع العام. إلا أن الإنفاق الحكومي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي لا يزال يُعدّ من بين أعلى المعدلات في الشرق الأوسط.

لمعالجة هذه المشكلة، تحتاج الحكومة إلى منح أولوية للمجالات التي يمكن فيها تقليص الإنفاق المُفرط والمُهْدَر بسهولة، وهذه هي مؤسسات الدولة التي تمتلك رقابة ضعيفة والتي لم يتم دمجها في الموازنة الاتحادية، أي الشركات المملوكة للدولة.

يقتضي الحدّ من فرص الإنفاق غير المشروع تعزيز الشفافية والرقابة، ولهذا يتوجب منح الأولوية لإصلاح الشركات المملوكة للدولة. بالتوافق مع ميثاق الحوكمة الرشيدة للشركات المملوكة للدولة الذي أقرّه مجلس الوزراء عام 2017، تشمل بعض التدابير المهمة نشر تقارير إجمالية عن الأداء المالي، وإجراء تدقيق سنوي مستقل من قبل طرف ثالث، وتعزيز المساءلة المالية عبر التصريح عن المساعدة المالية من الدولة. كما يتحتم الإبلاغ عن توزيع محدث لأعداد التوظيف ضمن كل شركة مملوكة للدولة، وذلك كجزء من نظام معلومات شمولي الذي يقوم أيضاً بمراقبة وتسجيل أي تمويل غير نابع عن الموازنة من البنوك المملوكة للدولة. سيكون إصلاح إدارة المال العام خلال السنوات القادمة ضرورياً لتعزيز الرقابة على الإنفاق.

ثمة توجه آخر هو معالجة تضخم عدد الموظفين عن طريق تقليص حجم وحدات الدولة غير المنتجة، لإنتاج مساحة لخلق فرص عمل في القطاعات الإنتاجية. وفقاً لوثائق حكومية، هناك حوالي 181,000 موظفاً فوق سنّ الخمسين ولديهم 15 سنة خدمة على الأقل، والذين بالإمكان عرض احالتهم للتقاعد المبكر، وبالتالي خفض القوى العاملة في الشركات المملوكة للدولة بأكثر من الربع. كما يتوجب إقامة مراكز تدريب مهني في جميع أنحاء البلاد لإعادة تأهيل أولئك الذين ما يزالون يتقاضون راتباً.

في الحالات القصوى التي لا توجد فيها إمكانية للإصلاح، يجب تصفية الشركات المملوكة للدولة. هناك ما لا يقل عن 20 شركة مملوكة للدولة تتوافق مع هذه المعايير، من بينها 5 كيانات تابعة لوزارة الدفاع.

يحتاج التشريع الذي ينظم الرواتب والأجور إلى مراجعة لضمان أن التعويضات تخضع لرقابة صارمة، وأن أجور القطاع الخاص قادرة على المنافسة بشكل مناسب. يجب جعل التوظيف في القطاع العام مركزياً من أجل استئصال الفساد وضمان توزيع الوظائف على أساس الاحتياجات الاستراتيجية والكفاءة. بهذا الصدد، تنص المادة 107 من الدستور على تشكيل مجلس الخدمة الاتحادي، الذي يتوجب أن تُسند له سلطة تنظيم كاملة للتوظيف في القطاع العام.¹

¹ ينص البند 107: "يؤسس مجلس، يسمى مجلس الخدمة العامة الاتحادي، يتولى تنظيم شؤون الوظيفة العامة الاتحادية، بما فيها التعيين والترقية، وينظم تكوينه واختصاصاته بقانون."

مقدمة

كان لظهور نخبة سياسية متعددة الأعراق ومن مختلف الطوائف عقب غزو العراق في 2003 تأثيراً عميقاً وطويل الأمد على طبيعة البنى المؤسسية للبلاد. وقد سعت الترتيبات التوافقية التي تبلورت عبر تشكيل مجلس الحكم العراقي والسنوات الأولى من الاحتلال الأمريكي إلى فرض تمثيل عرقي وطائفي على كل مستويات سلطة الدولة، من خلال نظام المحاصصة (كوتا) غير رسمي. أسفر هذا النظام الذي غذته المنافسة الشرسة بين الفاعلين السياسيين البارزين للاستيلاء على موارد الدولة، بالإضافة إلى ضغوطات سياسية لخلق وظائف لشريحة الشباب المتنامية، إلى توسع هائل في القطاع العام المدعوم بشكل شبه كامل من الثروة النفطية للبلاد.

تظهر هذه الورقة من خلال الجمع ما بين تحليل تفصيلي لمعلومات متاحة عن الرواتب وسلسلة من المقابلات والتفاعلات مع مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى على مدى ستة أشهر، كيف أن شبكات المحسوبية والزيبائية المرتبطة بالولاءات الشخصية أو الحزبية تعدّ محركات رئيسية للنمو في القطاع العام. تجدر الإشارة بدايةً إلى عدم وجود أدلة عملية وافية للدلالة على الديناميكيات القائمة بين الأحزاب السياسية وممارسة المحسوبية من خلال التوظيف في القطاع العام. بطبيعة الحال، تحدث هذه الممارسات خلف الأبواب المغلقة، وكما هو الحال في كثير من الحالات، ثمة منطقة رمادية بين المصالح الحزبية أو السياسية والدوافع الفردية.

ولكن في حين أن ثمة ميلاً للتركيز فقط على هذه الزاوية، إلا أنه من المهم أيضاً بحث الأشكال الممنهجة للفساد، التي تدل على ديناميكية اجتماعية أوسع بكثير مرتبطة بالطلب الشعبي على التوظيف في القطاع العام. هنا يمكن تقديم حلول واقعية لكبح توسع الرواتب وتمكين البلاد من رسم مسار من شأنه أن يخلق نموذجاً قابلاً للتطبيق اقتصادياً يمكن أن يستمر على المدى الطويل.

إن إحدى العبر الأساسية المستخلصة من الأزمة المالية التي ظهرت عام 2014، هي أن اعتماد العراق على النفط إلى جانب التقلبات في أسعاره، يعني أن البلاد لم تعد قادرة على زيادة فاتورة الأجور العامة دون أن تتوقع عواقب وخيمة لذلك. إذا ما استمرت البلاد في إنفاق الجزء الأكبر من دخلها من النفط على الأجور والتكاليف التشغيلية الأخرى، فمن المستحيل أن تتمكن من تحويل موارد كافية لإعادة بناء بنيتها التحتية وتعزيز الخدمات المأساة للمواطنين.

على الرغم من ذلك، وحتى إذا اتبعت السياسيون هذا المفهوم، يتوجب على الحكومة بإدارة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي تلبية احتياجات ما يقدر بنحو 2.5 مليون عراقي عاطلين عن العمل ممن يحتاجون إلى وظائف بشكل عاجل. مع بلوغ معدل البطالة الوطني الـ16 بالمائة، ثمة إجماع ضمن دوائر السياسيين على أن القطاع الخاص يجب أن يتخذ دوراً أكبر بكثير. إلا أنه دون تأمين استثمارات أجنبية كبيرة في البلاد، ستكون معالجة مستويات بطالة الشباب المرتفعة، والتي تقدر بنحو 36 بالمائة، دون توسيع إضافي للقطاع العام صعبة للغاية على المدى القريب.

اتجاهات زيادة الرواتب

تمثل فاتورة الأجور بند الإنفاق المنفرد الأكبر من خزينة الدولة. في كل عام، يقرّ البرلمان مشروع قانون الموازنة الاتحادية والذي يخصص نفقات جميع الوزارات الحكومية وهيئات الدولة الأخرى. تنقسم الميزانيات ما بين نفقات متكررة، والتي تشمل رواتب موظفي القطاع العام وتكاليف تشغيلية أخرى؛ والنفقات الرأسمالية، التي تمثل الحصة الاستثمارية من الميزانية. غالباً ما تحدد النفقات المتكررة بناء على عدد الموظفين المدرجين في الموازنة، والتي يتم تحديدها بالتفصيل في قانون الموازنة. يتم تقسيم أعداد التوظيف لكل وزارة وهيئة حكومية، للتمكن من قياس الاتجاهات السنوية عبر مقارنة الموازنات الاتحادية المتعاقبة.²

قُدِّر عدد الموظفين في القطاع العام في 2003 بـ 1.2 مليون موظف، بيد أنه وصل ذروته بحلول عام 2015 إذ فاق 3 ملايين موظف. شكّل هذا النمو إلى حدّ كبير دلالة على ثروة البلاد النفطية المتزايدة، نظراً لارتفاع أسعار النفط وتوسع الإنتاج. نما الإنفاق في الموازنة بدون تحكّم - في عام 2005 حدّدت النفقات المتكررة بنحو 28 تريليون دينار عراقي، وبحلول عام 2013 وصلت إلى 83 تريليون دينار عراقي.³ واصل القطاع العام استيعاب المزيد من الأشخاص في القوى العاملة بمعدلات أعلى، ما شمل ليس فقط الموظفين ذوي الرواتب الدائمة ولكن أيضاً مئات الآلاف من المتعاقدين والعاملين بأجر يومي.

جدول 1: أعداد الموظفين في القطاع العام المدرجين في الموازنة للفترة من 2011 إلى 2018⁴

2018	2017	2016	2015	2013	2012	2011	
2,662,608	2,750,322	2,907,776	3,027,069	2,905,226	2,885,834	2,885,716	المجموع الكلي
306,475	306,614	322,297	362,331	305,000	292,327	288,242	وزارة الدفاع
97,439	99,142	102,832	105,864	117,609	116,356	116,160	وزارة التعليم العالي
2,216	2,125	2,125	2,120	1,793	1,327	1,156	وزارة النفط ⁵

وفقاً للبنك الدولي، بلغ معدل الإنفاق الحكومي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، 52 بالمئة بين الأعوام 2005 و 2012، مما يجعله من بين أعلى المعدلات في المنطقة. في الوقت نفسه، بلغ معدل قيمة الأجور العامة بين الأعوام 2005 و

² انظر تحليل الكاتب في:

'Analysing Growth Trends in Public Sector Employment in Iraq', *Middle East Centre Blog*, July 2018. Available at: <http://blogs.lse.ac.uk/mec/2018/07/31/analysing-growth-trends-in-public-sector-employment-in-iraq/> (accessed 9 August 2019).

³ World Bank, 'Republic of Iraq Public Expenditure Review: Toward more efficient spending for better service delivery', August 2014. Available at: <http://documents.worldbank.org/curated/en/611781468253505876/Republic-of-Iraq-Public-expenditure-review-toward-more-efficient-spending-for-better-service-delivery>.

⁴ يُشار إلى أن سعر الصرف للبنك المركزي العراقي كان 1.182 دينار عراقي مقابل الدولار. أعداد التوظيف العام المدرجة في الموازنة، بناءً على تحليل الكاتب للمخصصات ضمن الميزانيات الاتحادية السنوية المتعاقبة بين الأعوام 2011 و 2018 (لم تُشمل أعداد عام 2014 نظراً لعدم إقرار ميزانية اتحادية ذلك العام). ينوه أن هذه الأعداد لا تشمل التوظيف في الشركات المملوكة للدولة.

⁵ لا تشمل أعداد التوظيف في وزارة النفط هؤلاء المرتبطين بالشركات المملوكة للدولة لأنهم غير مدرجين في الموازنة.

و2010، 31 بالمئة من الإنفاق الكلي أو 18 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي.⁶ بالإضافة إلى ذلك، تحسنت الرواتب جذرياً خلال تلك الفترة، مما أمعن بالضغط على الخزينة العامة، كما يبين الجدول 2. في عام 2004، تم اعتماد سلم أجور جديد الذي أدى إلى زيادة أجور القطاع العام بأربعة إلى خمسة أضعاف أجور القطاع الخاص.⁷

ثمة تناقض صارخ بين الإنفاق على تعويض الموظفين ما بين 2005 واليوم. إذ كانت هناك زيادة بلغت تسعة أضعاف، من حوالي 3.8 مليار دولار إلى ما يقرب 36 مليار دولار على مدار 14 سنة. حتى أن معدل الزيادة بالنسبة لوزارة الدفاع والتعليم العالي كان أعلى من المتوسط.

جدول 2: تعويضات الموظفين ما بين 2005 و 2019 (بليون دينار عراقي)

2019	2012	2008	2005	
43,405	29,224	12,695	4,505	المجموع الكلي
6,647	3,427	1,924	589	وزارة الدفاع
2,607	1,818	804	243	وزارة التعليم العالي
32	38	10	4	وزارة النفط ⁸

جاءت المحاولة الأولى لتقليص فاتورة الأجور العامة سنة 2016، عندما اعتمدت الحكومة تجميداً جزئياً للتوظيف. انهارت أسعار النفط سنة 2014 عقب سقوط الموصل، ونجمت أزمة مالية بعد ما واجهت الحكومة صعوبة في تمويل الحرب ضد داعش، مع استمرارها بدفع الرواتب والتكاليف التشغيلية الأخرى. باستثناء عدد قليل من القطاعات الحيوية، بما في ذلك الصحة والخدمات الأمنية والكهرباء، تم تعليق أي توظيف جديد داخل الحكومة. نتيجة لذلك، انخفض إجمالي عدد موظفي القطاع العام المشمولين بالموازنة الاتحادية من 3.03 مليون في سنة 2015 إلى 2.89 مليون في سنة 2018. عليه، وبالتماشي مع التزامات الحكومة حيال صندوق النقد الدولي، انخفضت نسبة الرواتب من الإنفاق الإجمالي بشكل طفيف من 35.5 بالمئة في 2017 إلى 33.4 بالمئة في 2018.⁹

كانت هناك تقليصات كبيرة لعدد موظفي قوات الأمن العراقية، ويعود ذلك بالأساس إلى التقاعد والإصابات جراء الحرب. علاوة على ذلك، فإنه على الرغم من إنشاء قوات الحشد الشعبي إلا أن الكثير من المقاتلين المتطوعين تلقوا رواتب جزئية فقط من الدولة خلال العامين الأولين بسبب العجز بالموازنة. ومقارنة بعام 2015، فقد انخفض العدد الإجمالي للموظفين المدرجين في الموازنة في وزارة الدفاع بنسبة 20 بالمئة في عام 2018. عليه فقد كان التأثير على الإنفاق المتكرر ملحوظاً. كما انخفض الإنفاق في موازنة وزارة الدفاع بنسبة 15 بالمئة بين الأعوام 2017 و2018.

أما داخل وزارة التعليم العالي، فلم يُحدث تجميد التوظيف تغييراً جوهرياً في الإنفاق المتكرر، إلا أنه تم كبح الرواتب على الرغم من الضغوط السياسية والشعبية الكثيفة لتوظيف خريجين جدد كل عام. بحلول نهاية العام 2018، قللت الوزارة توظيفها بـ1,500 موظف على أساس دائم مقارنة بالعام 2016.

أما بالنسبة لوزارة النفط، فإن التحدي الأكبر يكمن في معرفة عدد الأشخاص الذين توظفهم بشكل فعلي بالمجمل. يأخذ

⁶ World Bank, 'Republic of Iraq Public Expenditure Review'.

⁷ المصدر ذاته.

⁸ لا تشمل أعداد التوظيف في وزارة النفط هؤلاء المرتبطين بالشركات المملوكة للدولة لأنهم غير مدرجين في الموازنة.

⁹ Ali Al-Mawlawi, 'Iraq's 2018 Federal Budget: Key features and trends', Al-Bayan Center, March 2018. Available at: <http://www.bayancenter.org/en/2018/03/1461/>.

قانون الموازنة الاتحادية بالحسبان فقط أولئك الذين يعملون مباشرة لصالح الوزارة وليس في شركات النفط المملوكة للدولة؛ والتي تشكل الجزء الأكبر من التوظيف في قطاع النفط. وذلك لأنها، وإلى جانب الشركات الأخرى المملوكة للدولة، تعتبر كيانات ذات تمويل ذاتي ولديها موازنات منفصلة لا تخضع لنفس مستويات الشفافية أسوة بمؤسسات الدولة الأخرى.

الشركات المملوكة للدولة

باستثناء الشركات التي تمتلكها وزارة النفط، تمثل الشركات المملوكة للدولة عبئاً كبيراً على خزينة الدولة. يصعب تحديد حجم هذا العبء نظراً لصعوبة الحصول على معلومات متعلقة بمخصصات الموازنة واتجاهات التوظيف داخل الشركات المملوكة للدولة. إن الغالبية العظمى من هذه الكيانات تكون غير مربحة إلى حد كبير وتعتمد على قروض ميسرة الشروط من البنوك المملوكة للدولة (الرشيد والرافدين) وعلى منح خاصة من الموازنة الحكومية من أجل تغطية النفقات الأساسية، ومن ضمنها الرواتب. ووفقاً للمستشار المالي لرئيس الوزراء، الدكتور مظهر محمد صالح، فقد راكمت الشركات المملوكة للدولة في مجال التصنيع وحدها أكثر من 10 مليارات دولار من الديون، في الوقت الذي تساهم فيه بأقل من 1 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي.¹⁰

واعتباراً من عام 2015، كان هناك 176 شركة مملوكة للدولة بالمحصلة على مستوى البلاد - إلا أنه تمّ دمج بعضها في السنوات الأخيرة. تتبع هذه إلى 14 وزارة مختلفة، بالأساس وزارة النفط ووزارة الصناعة والمعادن ووزارة المالية ووزارة الكهرباء. وتُظهر بيانات استقيت من عام 2013، أن 44 شركة مملوكة للدولة فقط كانت ربحية آنذاك؛ ومن الأرجح أن هذا العدد انخفض في الأعوام الأخيرة. تتفاوت أرقام التوظيف المقدر إلى حدّ كبير، بيد أن التقارير تشير إلى أن 633,000 شخص كانوا يعملون في الشركات المملوكة للدولة في العام 2010، بما في ذلك المتعاقدون والعاملون بأجر يومي.¹¹

فُدر إجمالي الإنفاق لـ136 شركة من أصل 176 شركة مملوكة للدولة بمبلغ ضخم بلغ الـ31.3 مليار دولار في عام 2013. وأدى الهبوط الحادّ في عائدات النفط عقب عام 2014 إلى انخفاض بنسبة 8.4 بالمائة في عدد موظفي الشركات المملوكة للدولة الذي يتقاضون أجراً بحلول عام 2015، فيما انخفض عدد العاملين بأجر يومي بمقدار 43.4 بالمائة خلال نفس الفترة. وعلى الرغم من ذلك لم يُحدث هذا تأثيراً كبيراً في فاتورة الأجور. وعلى الرغم من انخفاض الإنفاق الإجمالي بمقدار 6 مليارات دولار، فقد انخفضت تعويضات الموظفين من 4.5 مليار دولار في عام 2013 إلى 4.4 مليار دولار في عام 2015.

¹⁰ مظهر صالح، "صُنع في العراق"، الحوار، 22 تشرين الأول 2018. متاح على الرابط:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=618918>.

¹¹ Government of Iraq, 'Performance and Fiscal Risks from Non-Financial State-Owned Enterprises in the Republic of Iraq', December 2016. Available at: <http://www.iraqdatabank.org/storage/app/uploads/public/5b-b/2c8/od9/5bb2c80d92548465092950.docx>.

جدول 3: اتجاهات التوظيف في 136 شركة مملوكة للدولة¹²

2015	2014	2013	2012	
4.4	4.6	4.5	4.1	إجمالي الرواتب والأجور (مليار دولار أمريكي)
336,041	348,122	366,944	354,713	إجمالي عدد الموظفين الدائمين
43,836	41,269	41,463	33,066	إجمالي عدد الموظفين المتعاقدين
19,333	26,814	34,187	31,733	إجمالي عدد العاملين بأجر يومي
22.0	26.9	27.5	24.9	إجمالي العائدات (مليار دولار أمريكي)
25.0	29.2	31.3	27.7	إجمالي النفقات (مليار دولار أمريكي)

في حين أنه ليس ثمة شركة مملوكة للدولة تابعة لوزارة التعليم العالي، إلا أن هناك حوالي 24 كياناً تابعاً لوزارة الدفاع أو النفط.

تمتلك وزارة النفط 18 شركة والتي تضم حوالي 140,000 موظف. ثمة حوالي 90,000 من بين هؤلاء تزيد أعمارهم عن الـ 50 عاماً ولديهم أكثر من 15 سنة خدمة، أي ما يعادل تقريباً ثلثي إجمالي القوى العاملة. تُعدّ شركتي "نفط الجنوب" و "توزيع المنتجات النفطية" أبرز المشغلين، إذ يعمل بهما أكثر من 20000 موظف. يوجد ما مجموعه حوالي 10000 عامل بأجر يومي، بالإضافة إلى أكثر من 12,000 متعاقد. إنّ جميع هذه الشركات المملوكة للدولة تقريباً ربحية، وتشكل الرواتب والأجور ما يعادل 39 بالمائة من إجمالي الإنفاق.¹³

تملك شركة واحدة فقط من أصل 6 شركات تابعة لوزارة الدفاع، تُعرف باسم حمورابي، نسبة ما من القدرة الإنتاجية - وهي تصنيع الأسلحة الصغيرة مثل المسدسات اليدوية. تم إنفاق أكثر من 800 مليون دولار على رواتب وأجور أكثر من 20,000 موظف منذ عام 2003. كل الشركات الست غير ربحية وتفتقر إلى البنية التحتية الأساسية وغير قادرة على المنافسة في السوق.

من بين أبرز قضايا السياسات ذات الصلة التي ظهرت عقب انتخابات 2018، تلك التي تتعلق بمخاوف التوظيف وتحديدًا بشأن كيفية التعامل مع عشرات الآلاف من المتعاقدين الذين يتقاضون أجوراً والذين يعملون بالأساس لصالح الشركات المملوكة للدولة. لطالما اشتكى المتعاقدون من ظروف عمل مجحفة، لا سيما انعدام الأمن الوظيفي وأنظمة الرواتب التقاعدية. تمكن الكثير من المتعاقدين قبل الأزمة الاقتصادية من تأمين عمل دائم من خلال الحصول على موافقات وزارية ليصبحوا موظفي دولة دائمين. بيد أنه عقب تنفيذ تجميد التوظيف، بات مستحيلًا تقريباً على المتعاقدين متابعة هذا المسار، والآن هناك ضغط شعبي متزايد لضمان العمل بأجر لعشرات الآلاف من المتعاقدين.

¹² استقيت الأرقام من حكومة العراق:

'Performance and Fiscal Risks from Non-Financial State-Owned Enterprises in the Republic of Iraq'

¹³ هيئة المستشارين لمكتب رئيس الوزراء، "إعادة هيكلة الشركات العامة: الواقع.. رؤية نحو الإصلاح"، شباط 2015.

في أوائل تشرين الثاني 2018، صرّح وزير الكهرباء الجديد أن مشروع الموازنة الاتحادية لعام 2019 سيضمن التوظيف الدائم لجميع المتعاقدين العاملين في وزارة الكهرباء والبالغ عددهم 33,403.¹⁴ استند هذا التصريح على المادة 11 (4 ب) من مشروع قانون الموازنة الاتحادية لعام 2019، والتي منحت مجلس الوزراء صلاحيات لمنح المتعاقدين العاملين بوزارة الكهرباء وظائف مدفوعة، تشمل استحقاقات مثل الضمان الاجتماعي والإجازة السنوية ونظام الرواتب التقاعدية. في شباط 2019، أقر مجلس الوزراء الدفعة الأولى من العقود المحسنة، وبحلول الشهر التالي تم ضمان الاستحقاقات الجديدة لكافة المتعاقدين البالغ عددهم 33,000 متعاقد.¹⁵

تمثل هذه الخطوة من وجهة نظر الوزارة استثماراً مهماً في القوى العاملة، إذ من شأنها أن تؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز توليد الطاقة والخدمات. إلا أنه ثمة أيضاً مخاوف مشروعة، ليس فقط حيال الضغط المالي الذي سترتب عن هذه الخطوة، وإنما أيضاً حيال السابقة التي ستحددها وتداعياتها على مؤسسات الدولة الأخرى. لا يوجد أي شركة ربحية من أصل 24 شركة مملوكة للدولة تابعة لوزارة الكهرباء. وتوظف هذه أكثر من 83,000 شخص، بما في ذلك أكثر من 8,000 عاملاً ممن يتقاضون أجراً يومياً. ومنذ عام 2014، افتترضت هذه الشركات حوالي 600 مليون دولار أمريكي لتغطية الرواتب والأجور. وعلى الرغم من ذلك، فإن تحليل موازنة الوزارة للعام 2019 يكشف عن زيادة بنسبة 60 بالمئة في المصروف مقارنة للعام 2018. وعلى الرغم من أن الكثير من الموازنة البالغة 8.4 مليار دولار ستخصص كتكاليف تشغيلية غير متعلقة بالرواتب، فمن الواضح أن على الوزارة إنفاق المزيد على نفقات المرتبات.

منذ أوائل العام 2019، تظاهر متعاقدون من هيئات حكومية أخرى، من بينها وزارة التربية والتعليم ومفوضية الانتخابات مطالبين بتوظيفهم كموظفين دائمين. شكّل هذا ضغطاً على رئيس الوزراء عبد المهدي للردّ، مما يدل علناً إلى أنه قد يختار حلاً وسط لمعالجة مخاوف جميع المتعاقدين في البلاد. وبدلاً من تزويد هؤلاء جميعاً بوظائف دائمة، وهو أمر غير قابل للتنفيذ، فقد اقترح تقديم استحقاقات محسنة للمتعاقدين، مثل أنظمة الضمان الاجتماعي والرواتب التقاعدية.¹⁶

التوظيف ومناقشة موازنة 2019

يُشرع النقاش حول الموازنة الاتحادية لعام 2019 نافذة للاطلاع على بعض المصالح المتعلقة بتوسيع الإنفاق العام. في تشرين الثاني 2018، أرسلت الحكومة الجديدة مشروع قانون الموازنة إلى البرلمان لإقراره. اقترحت الموازنة زيادة بنسبة 27 بالمئة في الإنفاق الكلي، بالاعتماد على ارتفاع أسعار النفط والمناخ المالي الذي ساد عقب الحرب والذي اتسم بصحة أكثر. ولأول مرة منذ ثلاثة أعوام، كانت الحكومة مستعدة لزيادة الوظائف العامة بأكثر من 44,000 شخص، بالغة بذلك ما مجموعه أكثر من 2.9 مليون موظفًا. وكانت المفارقة أن من أكبر الزيادات في الإنفاق حصلت في الأجهزة الأمنية، أي وزارتي الدفاع والداخلية وقوات الحشد الشعبي. وعلى الرغم من أن عدد الموظفين لم يزد بشكل ملحوظ، إلا أن النفقات المتكررة والرأسمالية ازدادت بنسبة 14 بالمئة في وزارة الداخلية و11 بالمئة في وزارة الدفاع. أما بالنسبة لقوات الحشد الشعبي، فقد ضمن مرسوم أصدره رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي في صيف 2018، تكافؤ في الأجور لأعضاء الحشد الشعبي أسوة بأعضاء الأجهزة الأمنية الآخرين. من هنا فقد ازدادت الموازنة الإجمالية للحشد الشعبي بنسبة 20 بالمئة.

خلال الجلسة البرلمانية الأولى لمناقشة موازنة 2019، استعرض رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي مخاوفه الرئيسية بصددها، إذ رأى أنه مع أن الإنفاق الكلي كان مرتفعاً للغاية، إلا أن الموازنة لم تعالج كما ينبغي الحاجة إلى المزيد من

¹⁴ لؤي الخطيب، منشور على تويتر، 2 تشرين الثاني 2018. متاح على الرابط:

https://twitter.com/AL_Khatteeb/status/1058612505692528640

¹⁵ "وزير الكهرباء يعلن تثبيت موظفي العقود على الملاك الدائم"، عشتار، 26 شباط 2019. متاح على الرابط:

<http://ishtarnews.net/news-5530.html>

¹⁶ الموجز الإعلامي الأسبوعي لرئيس الوزراء، 27 تشرين الثاني 2018. متاح على الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=hXSV3zjH_CkA

الوظائف أو الزيادات في الرواتب. كما شكك الحلبوسي في تخصيص الإنفاق على تقديم الخدمات وإعادة الإعمار، وتحديدًا في المحافظات المحررة من داعش. وقد أشار أيضاً إلى عدم وجود معلومات وافية حول طبيعة الإنفاق الاستثماري الذي سيتم منحه لكل محافظة.¹⁷

عكست وجهة نظر الحلبوسي حيال مخصصات التوظيف مخاوف كُثُر في الطبقة السياسية بشأن التوزيع غير الكافي لوظائف القطاع العام. إذ أنه وخلافاً للسنوات الأربع الماضية، لم يعد من السهل على الحكومة تبرير الإبقاء على تجميد التوظيف نظراً لتعافي أسعار النفط، كما أن عبء كلفة الحرب لم يعد موجوداً. إلى جانب ذلك، انتهت الساسة السخط الشعبي في محاولة لاستعادة ممارسات التوظيف التي طالما عادت بالفائدة على الطبقة السياسية.

لم تدافع أي من الكتل السياسية الرئيسية، ومن ضمنهم المؤيدين الرئيسيين لرئيس الوزراء عبد المهدي، عن مشروع الموازنة وكان هناك إجماع على أن القراءة الأولى يجب ألا تستمر حتى تُجري الحكومة تعديلات جوهرية على مشروع القانون. شكّلت لجنة مشتركة جمعت ما بين لجنة المالية البرلمانية ووزارة المالية لمعالجة مخاوف الكتل السياسية والاتفاق على مشروع قانون يمكن طرحه للتصويت في البرلمان. فقط في أواخر كانون الثاني 2019 وافق البرلمان أخيراً على مشروع القانون المعدل، ولكن ليس قبل خلق 12000 وظيفة جديدة إضافية في القطاع العام، والتي كانت بغالبيتها في وزارة الصحة.¹⁸

ممارسات التوظيف والمحسوبية

ليس ثمة طريقة هينة لكشف الروابط ما بين الأحزاب السياسية وممارسات التوظيف في القطاع العام، إذ تختلف الديناميكيات بين وزارة وأخرى وتعتمد على متغيرات عدة. إن الأدلة العملية على كيفية عمل المحسوبية السياسية في العراق شحيحة بشكل خاص، نظراً إلى تفشي ثقافة الإفلات من العقاب. إلا أن الكثير من هذه الممارسات هي بمثابة أمر معروف نظراً لشيوعها. عليه فإنه من الممكن تحديد بعض الطرق التي يتم بها استخدام المرتبات العامة من قبل المستفيدين والرعاة.

أولاً، من المهم التطرق إلى بعض المفاهيم النظرية التي لها صلة خاصة بحالة المحسوبية في العراق. يمكن فهم المحسوبية على أنها علاقة قائمة على المعاملات بين المستفيدين والزبائن. لكن الأدبيات كثيراً ما تُفرق ما بين رعاية المحسوبية الحزبية والمحسوبية السياسية، إذ أنه في حالة الأخيرة، القادة السياسيين الفرادى وليس الأحزاب التي يمثلونها من يعملون بصفتهم الراعي "الجماعي".¹⁹ ومن الممكن أن يمارس الفرد المحسوبية دون معرفة أو موافقة منظمة حزبه. علاوة على ذلك، ثمة أنواع مختلفة من المحسوبية تشمل الزبائنية والوساطة. وفي حالة العراق، فإنه يصعب في كثير من الأحيان فصل هذه الأشكال المختلفة. فمثلاً قد يتطلب (أو لربما لا يتطلب) الحصول على وظيفة عامة دفع رشوة. إن احتمالية دفع رشوة تكون أعلى بالنسبة للباحثين عن عمل ممن علاقاتهم السياسية ضعيفة. ولكن حتى مدى كون حالات تلقي الأفراد للرشاوى سياسية تكون متفاوتة إلى حد كبير. في بعض الحالات، يتم دفع دفعات غير قانونية لمسؤولين رفيعي المستوى داخل وزارة ما، مثل المدير العام. في حالات أخرى، قد يتم إنشاء علاقة المعاملات مع حزب سياسي يملك سلطة وتأثير لتوظيف الأشخاص داخل وزارة ما. في كلا السيناريوهات، فإنه من الجائز أن طبيعة المعاملة هي مالية محض أو أنها تتعدى بشكل عميق مجال التعاون السياسي.

¹⁷ ملاحظات رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، 6 تشرين الثاني 2018. متاح على الرابط:

<https://www.youtube.com/watch?v=-deM-jxM9cFQ>

¹⁸ AFP, 'Iraq parliament approves 2019 budget, one of largest ever', 24 January 2019. Available at: <https://www.france24.com/en/20190124-iraq-parliament-approves-2019-budget-one-largest-ever>.

¹⁹ Petr Kopecky, 'Political Parties and Patronage in Contemporary Democracies: An Introduction', April 2006. Available at: <https://ecpr.eu/Filestore/PaperProposal/47af1ecf-546f-47fi-beb8-6e9b1b490e61.pdf>.

توضح الوزارات الثلاث التي تشكل محور هذه الدراسة هذه النقطة، إذ أنه، أولاً، ليس من الممكن تحديد حزب موحد يحكم قبضته على ممارسات التوظيف داخل وزارات النفط والدفاع والتعليم العالي. ما يشير إلى أن السلطة موزعة على عدة جهات فاعلة سياسية وغير سياسية. علاوة على ذلك، فقد تم تناقل المناصب الوزارية عدة مرات، لذلك لم يتمكن أي حزب سياسي معين من ترسيخ نفسه لدرجة يمكن اعتبار هذه الوزارات إقطاعيات.

يظهر هذا جلياً بشكل خاص داخل وزارة التعليم العالي، والتي قادتها أحزاب سنية وكذلك شيوعية منذ عام 2006. وإلى حد ما مشابه، فقد تمت إدارة وزارة النفط إلى حد كبير من قبل أفراد ذوي قواعد سياسية ضعيفة، باستثناء عادل عبد المهدي الذي كان قد شغل المنصب لفترة وجيزة نيابة عن المجلس الأعلى الإسلامي العراقي بين الأعوام 2014 و2016. أما بالنسبة لوزير الدفاع وعلى الرغم من أن المنصب يُعد تقليدياً محجوزاً للأحزاب السنية، إلا أنه لم يتمكن أي حزب بعينه من فرض الهيمنة على الوزارة.

بالطبع، فإن مدى محسوبية الحزب تعتمد بشكل كبير على طبيعة الحزب المعني. إذ تميل الأحزاب ذات الهرمية المركزية القوية إلى إبراز هذه القوة على المستوى الوزاري. وأفضل مثال على ذلك هو التيار الصدري، الذي استطاع أن يهيمن على التوظيف داخل وزارة الصحة خلال فترة 2006، عندما سيطر عملياً على الوزارة ووظف أنصار الحزب في مناصب ثانوية وعليا. من جهة أخرى، تميل الأحزاب ذات الهرمية المركزية الضعيفة إلى إبراز علاقات الزبون والراعي الفردية عوضاً عن الجماعية. أي بكلمات أخرى، ينخرط الأفراد ذوو المناصب العليا داخل الحزب في ممارسات زبائنية بدافع المصلحة الذاتية وليس استجابة لطلب الحزب نفسه.

ثمّة اختلاف آخر بين ممارسات التوظيف الثانوية وتلك الرفيعة المستوى. تميل الأحزاب السياسية إلى التدخل أكثر بكثير في التعيينات الحاصلة على المستويات العليا، من مدراء إلى مستشارين ونواب الوزراء. إن أحد الأسباب وراء ذلك، أنه وبالإضافة للأهمية الجليلة للسلطة السياسية الكامنة في هذه المناصب، هو أنه، تاريخياً، قد تم استخراج التمويل غير المشروع للأحزاب من خلال الاستفادة من تقديم عقود وزارية كبيرة، والتي لا يملك سوى المسؤولين في المناصب العليا القدرة على التأثير أو السيطرة عليها.

بإمكان وزير أو رئيس وزراء جديد نقل الأفراد الذين يشغلون مناصب عليا إلى مواقع أخرى، ولكنه سيكون غاية في الصعوبة عزلهم تماماً ما لم يبلغوا سنّ التقاعد. في هذه الحالات، غالباً ما يتم تحديد مصيرهم وفقاً لقوة مؤيديهم السياسيين. وهذا لا يعني أن ممارسات التوظيف في الوظائف الثانوية تخلو من التسييس، ولكنها عادة ما تكون محصلة ممارسات فردية تتضمن المحسوبية والرشوة، ولكن يمكن استخدامها كذلك لأغراض الدعاية الانتخابية.

تتواجد ممارسات التوظيف على نطاق سياسي يمتد بدءاً من توظيف أعضاء الحزب المنتسبين وصولاً إلى الموظفين غير المسييين. ويضاف إلى هذه الديناميكية خليط من المحسوبية، والتي قد تكون أو لا تكون مدفوعة بحسابات سياسية؛ الرشوة بكونها شكل من أشكال المقايضة؛ والتعيينات على أساس الأهلية، حيث يُضمن للخريجين المتفوقين توظيفهم في القطاع العام. على الرغم من أن الرشوة هي ميزة أساسية في عملية التوظيف، إلا أنها تؤثر بشكل أساسي على الباحثين عن عمل ممن علاقاتهم السياسية تكون واهية.

يمكن إيجاد أبرز وأكثر الأمثلة توثيقاً لهذه الديناميكية المعقدة التي تنطوي على الفساد في الرواتب داخل الجيش العراقي. زعم رئيس الوزراء آنذاك حيدر العبادي خلال جلسة برلمانية في تشرين الثاني 2014، أن حوالي 50,000 جندياً وهمياً كانوا مدرجين في جدول رواتب وزارة الدفاع.²⁰ هؤلاء هم موظفون عسكريون تُصرف رواتبهم لكنهم ليسوا في

²⁰ 'Investigation finds 50,000 "ghost" soldiers in Iraqi army, prime minister says', Washington Post, 30 November 2014. Available at: <https://goo.gl/gBfiAp>.

الخدمة العسكرية. وزعم العبادي أن الرقم استند إلى تحقيق كان قد أمر به شخصياً في قضية الفساد في الرواتب داخل القوات المسلحة. على الرغم من أنه تم التشكيك في هذا الرقم من قبل العديد من المسؤولين، الذين أكدوا أن العدد الحقيقي للجنود الوهميين كان أقل بكثير، تظل ممارسة صرف الرواتب لأفراد غير قائمين (من ضمنهم أفراد متوفين) أو لأولئك الذين لا يقدمون إلى العمل، بمثابة ظاهرة مثبتة تمتد إلى أبعد من القوات المسلحة.

عزا الكثيرون انهيار الدفاع عن الموصل في حزيران 2014 إلى حدّ ما إلى الفساد المتفشى داخل قوات الأمن العراقية. إذ شاعت ممارسة بيع وشراء الرتب العسكرية العليا، حيث تُدفع الرشاوى مقابل التعيينات المرعبة. في المقابل، كان الضباط المعينون يستفيدون عبر اقتطاع جزء من رواتب مرؤوسيههم الذين اعتبروا "جنوداً أشباح". في حين تم توثيق هذه الممارسة على نطاق واسع، فمن الصعب التأكد من مدى انتشارها في جميع مفاصل القطاع الأمني. بيد أن تأثير هذه الممارسات أحبط احتراف وكفاءة القيادة العسكرية. وقد نسب الكثيرون الفضل إلى العبادي في القضاء على هذه الممارسة على أعلى المستويات، لكن ظاهرة التغييب عن العمل ما تزال مشكلة قائمة داخل قطاع الخدمة المدنية. وقد كانت إحدى الخطوات الأولى للعبادي حين تسلّم منصب رئاسة الوزراء هي حلّ مكتب القائد العام للقوات المسلحة وإحالة عدد من كبار الضباط العسكريين إلى التقاعد، حيث شُخص الفساد المتفشى بين طبقة الضباط على أنه مشكلة مركزية تطلبت المعالجة.

ما يظهر جلياً من ظاهرة الجنود "الفضائيين" هو أنها تحمل في طياتها خليطاً معقد من اللاعبين السياسيين (سواء على مستوى الأحزاب أو الأفراد) وانتهازيين غير مسييين يدفعهم إثراء الذات. وغالباً ما تحصل الممارسات الزبائنية على المستوى الفردي، حيث يكون المكسب المالي الشخصي محفزاً كافياً للمسؤولين الحكوميين للضلوع في الفساد.

من جهة أخرى، تتواجد شبكات الوساطة التي تمكّن الأحزاب السياسية من الانخراط في الإثراء الذاتي عبر وسطاء غير مسييين. بلغت هذه المصالح ذروتها سنة 2016 عندما باشر البرلمان بعزل وزير الدفاع خالد العبيدي، والذي قال إن إجراءات العزل نتجت إلى حدّ ما بسبب رفضه الإذعان لضغوط من مسييين لتوظيف أفراد مرتبطين بهم. على الرغم من اتهام الوزير بالفساد، إلا أنه كان جلياً أن عزله كان مدفوعاً في المقام الأول من قبل لاعبين سياسيين كانت مصالحهم الخاصة قد قُوّضت في عهد العبيدي.

الخلاصة

يتطلب ضبط إنفاق الرواتب مزيداً ما بين الإرادة السياسية والخبرة الفنية. إذا ما توفرت إرادة سياسية كافية، لكن دون طرق بديلة للحكومة لاستيعاب البطالة المتزايدة، فسيكون من الصعب مقاومة إغراء التوظيف المتزايد في القطاع العام. بالمقابل، ثمة العديد من الأساليب العملية التي استعرضتها هذه الورقة، والتي يمكن أن تتبناها الحكومة لتقليل الهدر والإنفاق المفرط على المرتبات العامة، ولكن في ظل المناخ الحالي من الاضطراب الشعبي بشأن رداءة الخدمات ونقص فرص العمل، ينبغي التحلي بشجاعة سياسية لمقاومة المطالب الشعبية بالمزيد من الوظائف في القطاع العام.

على أية مساعي لمكافحة الفساد ستقوم بغداد بتبنيها التركيز على الحدّ من فرص الممارسات الفاسدة كأولوية على المدى القصير إلى المتوسط. وعلى الرغم من أن محاسبة ومحاكمة الأفراد الفاسدين هي عامل ضروري أيضاً، إلا أن هذه تبقى مسعى طويل الأمد لأن تحقيق إصلاح القضاء العراقي سيستغرق وقتاً.

كما أن منح الأولوية لإصلاح الشركات المملوكة للدولة سيعود بفائدة إضافية تتجاوز استئصال الإنفاق المفرط. تشتهر الشركات المملوكة للدولة بخلق الاحتكارات ومزاحمة الشركات الخاصة. عبر معالجة قضايا تضخم عدد الموظفين، فإنه يمكن تحويل العديد من هذه الكيانات إلى فرص استثمار خاصة، وبالتالي تحفيز نمو فرص العمل في القطاع الخاص وموازنة الطلب على التوظيف العام.

يُعدّ إصلاح نظام الرواتب من أخطر القضايا نظراً لأنه سيقوض المصالح الخاصة للعديد من اللاعبين السياسيين والمواطنين العاديين. ولقد تشرذمت إلى حدّ كبير الكتلة السياسية الرئيسية التي كانت قائمة قبل انتخابات 2018، إلا أنّ هذا ما يزال محل نقاش فيما إذا كان قد أضعف أو عزز بالفعل نظام المحسوبية، نظراً لظهور أحزاب سياسية أصغر وأكثر متانة. سيكون التحدي الذي ستواجهه الحكومة هو في تحديد الأولويات والتركيز على ما يمكن تحقيقه فعلياً، والتأكد من قدرتها على إيصال خطتها بنجاحة إلى عامة الشعب من أجل تبيان كيف ستؤدي هذه في نهاية المطاف إلى فرص عمل أفضل واستقرار اقتصادي أكبر على المدى الطويل.

مركز
الشرق الأوسط



مركز الشرق الأوسط
كلية لندن للاقتصاد و العلوم السياسية
المملكة المتحدة

@LSEMiddleEast 

@lsemiddleeastcentre 

lse.middleeast 

lse.ac.uk/mec 